

البيان والتوضيح

في أن قول النبيّ في معاوية «لا أشبع الله بطنه»
ليس منقبة له ولا فضيلة بل دعاء عليه وذم صريح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه
الطيبين الطاهرين.

أما بعد

قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ
إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ
مَسْئُولًا﴾ [الإسراء].

وروى الإمام مسلم في صحيحه، كتاب العلم،
باب هلك المتنطعون، عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - :
«هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ» قَالَهَا ثَلَاثًا.

اعلم أخي المسلم، رحمك الله بتوفيقه، أن
طلب العلم الشرعي الضروري فريضة على كل

مسلم بالغ عاقل ذكرا كان أو أنثى، وسبب العلم
التعلم، فلا يُحَصِّل إلا بالأخذ عن ثقة في العلم
والدين، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه،
باب بيان أنَّ الإسنادَ من الدين، وأنَّ الرواية لا
تكون إلا عن الثقات، وأنَّ جرح الرواة بما هو
فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة
المحرمة، بل من الذبِّ عن الشريعة المكرمة:
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ،
فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ. اهـ وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ
قَالَ: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ
الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ. فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ
السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا
يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ. اهـ

ثم روى عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ:
الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْ لَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ
مَا شَاءَ. اهـ

وقيل: «العبادة بلا علم كالكتابة على الماء».
كما أنشد بعضهم في هذا: (الطويل)

ومن أعجب الأشياء أنك لا تدري
وأنت لا تدري بأنك لا تدري
فإن كنت لا تدري ولم تك بالذي
يسأل من يدري فكيف إذا تدري
تمام العمى طول السكوت وإنما
شفاء العمى يوما سؤالك من يدري

قال الحافظ النووي في شرحه على مسلم:
قوله - ﷺ - : (هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ) أي:
المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في
أقوالهم وأفعالهم. اهـ

ومثل ذلك قال الحافظ السيوطي في شرحه
على مسلم المسمى «الديباج على صحيح مسلم
ابن الحجاج»، وكذلك القاضي عياض المالكي
في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم».

ومن هؤلاء المتنطعين الذين تجاوزوا حدهم
وقدرهم وأهلكوا أنفسهم وأفتوا بغير علم «سعد
ابن زيدان السبيعي» الذي وضع مقالا في
الإنترنت تحت عنوان «فضائل معاوية بن

أبي سفيان وثناء السلف عليه»، محرفاً لحديث رسول الله ﷺ الذي رواه مسلم في أمر معاوية «لا أشبع الله بطنه»، واعتبر هذه الدعوة منقبة من مناقب معاوية، وأنها من فضائله، وقد نسي أو تجاهل أو هو في الأصل جاهل بهذه المسألة، أن علماء الحديث لم يزالوا يذكرون هذا الحديث الذي رواه مسلم عن ابن عباس: قَالَ: كُنْتُ أَلْعَبُ مَعَ الصَّبْيَانِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَتَوَارَيْتُ خَلْفَ بَابٍ. قَالَ: فَجَاءَ فَحَطَّأَنِي حَطَّاءً، وَقَالَ: «اذهبِ وادْعِ لي مُعَاوِيَةَ». قَالَ: فَجِئْتُ فَقُلْتُ: هُوَ يَأْكُلُ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ لِي: «اذهبِ فادْعِ لي مُعَاوِيَةَ». قَالَ: فَجِئْتُ فَقُلْتُ: هُوَ يَأْكُلُ. فَقَالَ: «لَا أَشْبَعُ اللَّهُ بَطْنَهُ». اهـ

ورواه أحمد في مسنده وزاد فيه الحاكم: قال: فدعوته، فقيل: إنه يأكل. فأتيت، فقلت: يا رسول الله، هو يأكل. قال: اذهب فادعه. فأتيته الثانية، فقيل: إنه يأكل، فأتيت رسول الله، فأخبرته، فقال في الثالثة: لا أشبع الله بطنه.

قال: فما شبع بعدها. اهـ

فهذا ذم من الرسول له وليس دعاء له، لأن كثرة الأكل ليس من صفات المتقين.

وقد روى البخاري ومسلم: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

أي أن المؤمن يكتفي بسبع ما يأكل الكافر. فكثرة الأكل مذموم ليس ممدوحا.

قال العلماء: ومقصود الحديث التقليل من الدنيا، والحثُّ على الزُّهد فيها، والقناعة أَنَّ قَلَّةَ الأكل من محاسن أخلاق الرَّجل وكثرة الأكل بضدّه.

وقال رسول الله ﷺ: «ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطنه. بحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه» رواه أحمد في مسنده والترمذي وابن ماجه. وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه

ابن حبان والحاكم . ومعنى «أكلات» : أي لقيمات .

الرسول يمدح الاقتصار على لقيمات أي لقما معدودة، ومما هو معلوم عند جمهور النحويين أن جمع المؤنث السالم جمع قلة، فيستحسن للمؤمن أن تكون لقيماته قليلة، أن يكون القدر الذي يأكله قليلا .

وقد أدى ببعض الناس تعصبهم لمعاوية إلى تحريف حديث رسول الله ﷺ الذي هو صريح في معناه وهو حديث مسلم المار ذكره : «لا أشبع الله بطنه» . هذا الحديث لا يخفى على منصف أنه صريح في الذم، فادعى بعض هؤلاء أنه مدح بمعاوية ودعاء له .

وفساد هذا لا يخفى لمخالفته للحديثين مخالفة ظاهرة . بل هذا بعيد مما تواتر عن الرسول ﷺ أنه ذم كثرة الأكل . وثبت أنه ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس .

فهؤلاء بتعصبهم هذا خالفوا ما تواتر عن النبي ﷺ، وكان معلوما عند كل مسلم أن الرسول ﷺ كان قليل الأكل، وهذا هو المتعارف عند الأطباء أن قلة الأكل يساعد على حفظ الصحة والعكس بالعكس. ومعلوم أن التعصب لغير الحق يعمي القلب.

قال ابن كثير في البداية والنهاية عن معاوية ما نصه: فإنه لما صار إلى الشام أميراً، كان يأكل في اليوم سبع مرات يجاء بقصعة فيها لحم كثير وبصل فيأكل منها، ويأكل في اليوم سبع أكالات بلحم، ومن الحلوى والفاكهة شيئاً كثيراً، ويقول: والله ما أشبع وإنما أعيا، وهذه نعمة ومعدة يرغب فيها كل الملوك. اهـ كلام ابن كثير.

وانظر إلى قول ابن كثير «وهذه نعمة ومعدة يرغب فيها كل الملوك»، وهذا خلاف الأحاديث المتقدمة التي فيها حثٌّ على الزهد وتقليل الطعام وهي خلاف سيرة الخلفاء الأربعة والأولياء والصالحين، وإنما هذه عادة المنهمكين بالدنيا

المقبلين عليها وعلى الطعام بشره، يأكلون
وكأنهم في الحرب، وقول ابن كثير «كل الملوك»
هذه إشارة إلى أن ملوك الدنيا هذا حالهم، وهذا
ذم وليس مدحا.

وقد قال معاوية عن نفسه: «أنا أول الملوك قد
رضينا بالملك». قال الحافظ عبد الرحيم
العراقي^(١) وكان معاوية يقول أنا أول الملوك
وصدق في ذلك فقد روى أبو داود والترمذي
وحسنه والنسائي من حديث سفينة قال قال
رسول الله ﷺ: «خلافه النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتي
الله الملك من يشاء» اهـ من كلام الحافظ
العراقي.

إذاً هو ليس على نهج الخلفاء الراشدين وإنما
هي عادة القياصرة ومن كان على شاكلتهم.

ولو كان في هذا الحديث مدحٌ لمعاوية كما
زعم المتعصبون له، فلماذا غضب أسلافهم من

(١) طرح الشريب في التقريب (٩٨/١).

المتعصبين لبني أمية ول معاوية عندما دخل الحافظ
النسائي الشام وذكر هذا الحديث أمامهم؟ قال
المؤرخ عبد الحي بن العماد الحنبلي في
«شذرات الذهب» الجزء الثاني في ترجمة النسائي
ما نصه: وقال ابن خلكان^(١): قال محمد بن
إسحاق الأصبهاني: سمعت مشايخنا بمصر
يقولون: إن أبا عبد الرحمن - الحافظ النسائي -
فارق مصر في آخر عمره، وخرج إلى دمشق
فسئل عن معاوية وما روي من فضائله، فقال:
أما يرضى معاوية أن يخرج رأساً برأس حتى
يفضل، وفي رواية: ما أعرف له فضيلة إلا: «لا
أشبع الله بطنك»، وكان يتشيع، فما زالوا
يدافعونه في خصيته، وداسوه، ثم حمل إلى مكة
فتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة،
وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: لما داسوه
بدمشق مات بسبب ذلك الدوس، فهو مقتول،
وكان صنف كتاب الخصائص في فضل علي بن

(١) وفيات الأعيان (١/٧٧).

أبي طالب رضي الله عنه وأهل البيت، وأكثر روايته فيه عن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، فقليل له: ألا صنف في فضل الصحابة رضي الله عنهم كتابًا، فقال: دخلت دمشق والمنحرف عن علي كثير، فأردت أن يهديهم الله بهذا الكتاب. وكان إمامًا في الحديث، ثقة، ثبتًا، حافظًا. انتهى كلام ابن العماد.

وذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ^(١) أنه قال: «دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير فصنفت بها كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة فقليل له ألا تخرج فضائل معاوية فقال: أي شيء أخرج حديث اللهم لا تشبع بطنه؟ فسكت السائل». اهـ

أما اتهامهم له بالتشيع فليس صحيحا إذ أنهم اتهموه بذلك لقوله: «لم يصح في فضائل معاوية

(١) ترجمة النسائي (٢/٦٩٩).

إلا «لا أشبع الله بطنه». ولأنه ألف في فضل علي ولم يصنف في مناقب غيره بالتخصيص والصواب أنه إنما قال لم يصح في فضائل معاوية إلا «لا أشبع الله بطنه» لأن الحقيقة هي هذه وليس هو أول قائل لهذا بل سبقه إلى هذا شيخ البخاري إسحاق بن راهويه وهو إنما صنّف في مناقب علي ولم يصنف في مناقب غيره بالتخصيص لما بينه بقوله: «دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله».

فتبين من هذا أن كل المتعصبين لمعاوية في الشام غضبوا وانزعجوا وثاروا على الحافظ النسائي حتى ضربوه لأنه ذكر هذا الحديث وفهموا منه أنه ذم له ودعوة عليه لا له وإلا لو فهموا ما قاله هذا المنحرف بأنه منقبة لمعاوية لفرحوا من الحافظ النسائي ويجلوه وربما رفعوه فوق رقابهم ولم يضربوه ويقتلوه.

وأما ما يروى في معاوية من الفضائل فإنه لم

يصح منه شيء فقد قال الحافظ ابن حجر^(١):
«تنبيه: عبر البخاري في هذه الترجمة بقوله «ذكر»
ولم يقل فضيلة ولا منقبة لكون الفضيلة لا تؤخذ
من حديث الباب، لأن ظاهر شهادة ابن عباس له
بالفقه والصحة دالة على الفضل الكثير، وقد
صنف ابن أبي عاصم جزءا في مناقبه، وكذلك
أبو عمر غلام ثعلب، وأبو بكر النقاش، وأورد
ابن الجوزي^(٢) في بعض الأحاديث التي
ذكروها، ثم ساق عن إسحاق بن راهويه أنه
قال: لم يصح في فضائل معاوية شيء، فهذه
النكتة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ منقبة
اعتمادا على قول شيخه. وأخرج ابن الجوزي^(٣)
أيضا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل:
«سألت أبي ما تقول في علي ومعاوية؟ فأطرق ثم
قال: اعلم أن عليا كان كثير الأعداء ففتش
أعداؤه له عيبا فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجل قد

(١) فتح الباري (١٠٤/٧).

(٢) الموضوعات (٢٤/٢)، واللائئ المصنوعة (٤٢٤/٢).

(٣) الموضوعات (٢٤/٢).

حاربه فأطروه كيادا منهم لعلّي»، فأشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له. وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، وبذلك جزم إسحاق بن راهويه والنسائي وغيرهما، والله أعلم. اهـ كلام الحافظ ابن حجر.

وقوله ليس فيها ما يصح معناه ليس فيها ما هو صحيح ولا حسن وليس كما ادعى بعض الأدعياء أنه لم ينف أنه يكون فيها حسن وهذا لا يقوله متمرس، بل لا يقوله إلا جاهل بصناعة الحديث.

ومما جاء في مقال «سعد بن زيدان السبيعي» الذي تكلف وتنطع فيما لا طائل تحته - ومما يضحك منه الصبي إذا درس دراسة أسبوع دراسة معتبرة في علم الحديث والرجال والمصطلح - أنه نسب إلى الرسول أنه قال: «اللهم اجعله هاديا مهديا واهد به»، ثم ذكر عددا ممن ذكروه في مؤلفاتهم وزعم بعد ذلك وقال: «وهو صحيح»، ونسي هذا الأموي الهوى المَعْوِيّ المشرب أن

التصحيح والتضعيف وظيفة الحفاظ وليس وظيفة مجرد القراءة أو الكتاب أو الصحفيين كما نقل الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي^(١) عن الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ أنه قال:

«وَحُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تُنَصَّرَ
صَحَّتْهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصَّرُ»

فتصحيح وتضعيف أمثال سعد هذا كالعدم وقد قدمنا لكم ما قاله شيخ البخاري إسحاق بن راهويه والإمام النسائي. إنه لم يصح في فضائل معاوية شيء، فأين كان سعد هذا مختبأ حتى يتناول فيتجراً على إسحاق بن راهويه والنسائي، والإمام أحمد الذي هو إمام السنة وهو المطلع اطلاعا واسعا إلى حد بعيد على هذه الأخبار، وقد سبق ما قاله؟!!

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (ص ٤٨/ المجلد الأول).

ويقال له أيضا: وأما ما رواه الترمذي عن
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمِيرَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ:
«اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا وَاهْدِ بِهِ». وقال الترمذي
هذا حديث حسن غريب.

ففي تحفة الأحوزي للمباركفوري: قوله: (عن
عبد الرحمن بن أبي عميرة) بفتح العين المهملة
وكسر الميم، المزني. ويقال الأزدي. مختلف
في صحبته، سكن حمص كذا في التقريب، وقيل
في تهذيب التهذيب: له عند الترمذي حديث
واحد في ذكر معاوية. قال الحافظ قال ابن
عبد البر: لا تصح صحبته ولا يصح إسناده حديثه
انتهى. قوله: (هذا حديث حسن غريب) قال
الحافظ: إسناده ليس بصحيح كما عرفت آنفاً في
ترجمة عبد الرحمن بن أبي عميرة اهـ.

قال أبو حاتم^(١): إن عبد الرحمن لم يسمع

(١) الملل (٢٦٠١).

هذا الحديث من النبي ﷺ.

وقال ابن عبد البر^(١): «منهم من يوقف حديثه هذا ولا يرفعه، ولا يصح مرفوعا عندهم».. ثم قال عن عبد الرحمن بن أبي عميرة: «لا تثبت صحبته، ولا تصح أحاديثه».

وتبعه ناقلا عبارته ابن الأثير^(٢).

وقال ابن الجوزي^(٣) بعد أن ساق الحديث من طريق الوليد بن سليمان، وطريق أبي مسهر: «هذان الحديثان لا يصحان، مدارهما على محمد ابن إسحاق بن حرب اللؤلؤي البلخي، ولم يكن ثقة».. ثم أطل في بيان ضعف البلخي، ثم أورد طريقا آخر لأبي مسهر، وأعله بإسماعيل بن محمد، وقال إن الدارقطني كذبه.

(١) الاستيعاب (٦/٦٧).

(٢) أسد الغابة (٣/٣١٣).

(٣) العلل المتناهية (١/٢٧٥).

وقال الحافظ ابن حجر^(١): «إن الحديث ليس له علة إلا الاضطراب، فإن رواته ثقات». اهـ

فتبين بهذا أن هذا الحديث في معاوية «اللهم اجعله هاديا مهديا واهدا به» ليس صحيحا كما ادعى سعد الضيدان

فأين أنت أيها الضيدان من أمثال هؤلاء الأئمة الأعلام الذين لو صحت هذه الأخبار في معاوية لأثبتوا صحتها ولبينوا ذلك للناس قبلك ومن باب أولى، فالحق أحق أن يتبع، واعلم أن «حُبَّكَ لِلشَّيْءِ يُغْمِي وَيُصِمُّ» وفي لفظ: «حُبَّكَ الشَّيْءِ» كما قال الرسول ﷺ، رواه أحمد في مسنده والبخاري في التاريخ وأبو داود عن أبي الدرداء، فاتبع الحق تهتد وتسلم ولا تتبع الهوى فتهلك وتضل بك السبل. ثم إن في قول الضيدان هذا أن هذا الحديث اللهم اجعله هاديا مهديا واهدا به وزعمه أنه صحيح تعارض صريح مع قول النبي

(١) الإصابة (٦/٣٠٩).

في الحديث المتواتر ويح عمار تقتله الفئة
الباغية ذكر ذلك الحافظ السيوطي^(١) وغيره
كالمناوي في فيض القدير والحافظ الزبيدي في
الآلئ فهذا القدر المتواتر من الحديث يرد ما
زعمته لأنه على مقتضى قولك يصير كلام النبي
متناقضاً وفي رواية الحافظ الطبراني ويح عمار
تقتله الفئة الباغية الناكبة عن الحق وكلام الرسول
محفوظ من التضارب والتعارض وليتقي الله كلاً
منا وليقف عند حد الشرع.

قال الحافظ أحمد بن محمد بن صديق
الغماري المغربي ما نصه: «دعاء النبي على
معاوية بقوله «لا أشبع الله بطنه» وقد استجاب
الله دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم
يشبع معاوية بعد ذلك، قال الذهبي^(٢) ما نصه:
«إن الحاكم زاد في روايته في حديث لا أشبع
بطنه، قال: «فما شبع بعدها».

(١) الخصائص الكبرى (ج ٢/ ص ١٤٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (ج ٣/ ١٢٣).

وشهد الذهبي^(١) بأن معاوية كان من الأكلة
ولذلك عظم بطنه فتشوه فلذلك لم يستطع أن
يخطب إلا قاعداً، وهو أول من خطب قاعداً في
الإسلام»، رواه ابن أبي شيبة^(٢)، انظر - يا
طالب الحق -، وسنة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أن يخطب قائماً كما هو معلوم.

ثم قال الغماري بعد كلام: «وقال الذهبي
هناك في حق معاوية:» وقد كان معاوية معدوداً
من الأكلة»، وهذا اعتراف صريح من الذهبي في
تحقيق دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
معاوية، كما أنه نص صريح في ركافة وضعف
تأويل حديث «لا أشبع الله بطنه» بحديث «اللهم
من سبته أو شتمته أو لعنته فاجعلها له رحمة
وزكاة» وكون ذلك منقبة لمعاوية! وعلى كل حال
فتأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حق

(١) سير أعلام النبلاء (٣/١٢٤).

(٢) المصنف (٧/٢٤٧)، الأحاد والمثاني (١/٣٨٠)، فتح الباري
(٢/٤٠١)، سير أعلام النبلاء (١٣/٤٥٢).

معاوية «لا أشبع الله بطنه» «صحيح مسلم» بأن
في هذا منقبة لمعاوية لحديث «اللهم من كنت
لعنته أو سببته فاجعلها له رحمة» تأويل باطل
لوجهين، الأول: أن الذهبي اعترف بأن معاوية
كان من الأكلة وبالتالي أجيب دعوة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فيه ولذلك كان عظيم البطن
لم يستطع الخطبة إلا جالسا ويعني هذا أن دعوة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابته، وهذا ذم
واضح. والثاني: أن الحديث مقيد وليس على
إطلاقه فقد رواه مسلم ورقمه «٢٦٠٣» من حديث
أنس بن مالك بلفظ «فأيما أحد دعوت عليه من
أمتي بدعوة ليس لها بأهل أن يجعلها له طهورا
وزكاة» الحديث، فوجود جملة «ليس لها بأهل»
في إحدى روايات الحديث مع إمكانية أن يكون
معاوية أهلا لها يجعل الحديث غير صالح
للاستدلال به طبقا لما هو مقرر في علم الأصول
من أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به
الاستدلال... انتهى كلام الغماري

وهذا الحديث الذي يحاول بعض المدّعين أن يعتبره دليلاً له في مدح معاوية والثناء عليه مخالف لأحاديث رسول الله ﷺ الصريحة الصحيحة، ولما فهمه العلماء السابقين واللاحقين، وما هذا منهم إلا تعامٍ عن الحق وانتصار لمعاوية على الباطل.

وهذا الحديث الذي مرّ ذكره وهو قوله عليه الصلاة والسلام «إنما أنا بشر فأبي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً» وقوله عليه الصلاة والسلام «اللهم إنما أنا بشر فأبى رجل من المسلمين سببته أو لعنته أو جلدته فاجعلها له زكاة ورحمة»، وقوله عليه الصلاة والسلام «إنما أنا بشر وإنني اشتريت على ربي عز وجل أي عبد من المسلمين سببته أو شتمته أن يكون ذلك له زكاة وأجراً»، وهي في مسلم وهناك روايات أخرى، وكلها مقيدة بقوله ﷺ: «وهو ليس لها بأهل» وهنا يحمل العام على الخاص كما نص الأصوليون، ومعنى هذا أنه ﷺ إن شتم إنساناً أو

سبه أو جلده أو لعنه بناءً على ما ظهر له من حاله أنه مستحق لذلك، وفي باطن أمره هو ليس كذلك، كأن يأتي من المسلمين من ظاهرهم العدالة فيشهدوا على إنسان عند رسول الله ﷺ بأنه فعل ما يستحق هذا الشتم أو اللعن أو الجلد من رسول الله له، وهو لم يدافع عن نفسه ولا ظهرت الحقيقة والرسول أخذ بقول هؤلاء الذين هم من الثقات العدول، فصدقهم وحكم عليه بظاهر ما قاله الشهود بناءً على قولهم، ولما يظهر من عدالتهم وصدقهم بحسب حالهم عند أداء الشهادة، فسبه الرسول أو لعنه أو جلده بحق، ولم يظهر له خلاف ذلك، فعن مثل هذا الذي هو في الباطن لا يستحق اللعن ولا الجلد ولا السب، قال رسول الله ﷺ: «فاجعلها له زكاة وأجراً».

وقال الرسول ﷺ: إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو

ليتركها». رواه مالك و أحمد في مسنده ومتفق عليه [البخاري ومسلم] والأربعة [أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه] عن أم سلمة.

ومحاولة هؤلاء الجهال الدفاع عن معاوية بهذا الحديث ليجعلوا دعاء الرسول عليه بقوله «لا أشبع الله بطنه» منقبة وفضيلة له، خروج عن القواعد المقررة عند العلماء أهل الحديث.

وإنما الرسول دعا عليه بحق، وكان مستحقا لهذه الدعوة عليه.

ولمزيد الفائدة والتأكيد على ما قلناه نذكر هنا كلام علماء أهل السنة والجماعة.

ففي كتاب «إكمال المعلم بفوائد مسلم» تأليف القاضي الشيخ الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي المتوفى سنة ٥٤٤ للهجرة في تفسير حديث رسول الله ﷺ «فاجعلها له زكاة ورحمة» ما نصه^(١): «قيل: المراد بقوله:

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٩/٨).

ليس لها بأهل عندك في باطن أمره لا على ما
يظهر إليه ﷺ مما يقتضيه حاله حين دعائه عليه
فكانه ﷺ يقول: من كان باطن أمره عندك أنه
ممن يرضى عنه فاجعل دعوتي عليه الذي
اقتضاها ما ظهر إلي من مقتضى حينئذ طهورا
وزكاة، وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه وهو ﷺ
متعبد بالظواهر، وحساب الناس في البواطن على
الله... انتهى كلام القاضي.

وفي كتاب «شرح صحيح مسلم» للإمام محمد
ابن خليفة الوشتاني الأبى الجزء الثامن يقول ما
نصه^(١): «قوله «ليس لها بأهل»، فإن قيل كيف
يدعو على من لا يستحق؟ قيل: ليس لها بأهل
أي في باطن الأمر عندك وهو عندي من أهلها
لأنني إنما أحكم بالظاهر»... انتهى كلام الأبى.

وفي كتاب «مكمل إكمال الإكمال» للإمام
محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسيني

(١) شرح صحيح مسلم (ص/ ٥٦٥).

الجزء الثامن ما نصه^(١) : «وقوله «ليس لها بأهل»
إن قيل كيف يدعو على من لم يستحق؟ قيل:
معنى ليس لها بأهل أي في باطن الأمر، وهو
عندي من أهلها لأنني إنما أحكم
بالظاهر»... انتهى كلام السنوسي.

وفي كتاب «الديباج على صحيح مسلم بن
الحجاج» للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن
أبي بكر السيوطي^(٢) المتوفى سنة ٩١١ للهجرة ما
نصه^(٣) : اللهم إنما أنا بشر... الحديث، قيل
كيف يسب من لا يستحق السب؟ وأجيب: بأنه
يحكم بالظاهر يظهر له ﷺ استحقاقه لذلك بأمانة
شرعية ويكون في باطن الأمر وليس أهلا لذلك.
وعندي في تقريره: أن المراد من صدر مني ذلك
في حقه تعزيرا له على ما صدر منه فاجعله كفارة
لما صدر منه، ولا تجعله عقوبة عليه في
الآخرة»... انتهى كلام الإمام السيوطي.

(١) مكمل إكمال الإكمال (ص/٥٦٥).

(٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (١٥٨/٥).

(٣) «حديث ٢٦٠٠».

وفي شرح الإمام النووي على صحيح مسلم
الجزء السادس عشر ما نصه^(١): «فإن قيل كيف
يدعو على من ليس هو بأهل للدعاء عليه أو يسبه
أو يلعنه ونحو ذلك فالجواب ما أجاب به
العلماء أن المراد ليس بأهل لذلك عند الله تعالى
وفي باطن الأمر ولكن في الظاهر مستوجب له
فيظهر له ﷺ استحقاقه لذلك بأمانة شرعية
ويكون في باطن الأمر ليس أهلاً لذلك وهو ﷺ
مأمور بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر»...
انتهى كلام الإمام النووي.

وعلى مثل هذا يحمل الحديث الذي رواه
البخاري في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال:
«إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن
يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له
بذلك فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة
من نار فليأخذها أو ليركها».

(١) صحيح مسلم (ص/١٥٢).

قال الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ما نصه^(١): «قوله «وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أبلغ من بعض» في رواية سفيان الثوري «في ترك الحيل «وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض». ثم قال: «فأحسب أنه صادق» هذا يؤذن أن في الكلام حذفاً تقديره «وهو في الباطن كاذب» وفي رواية معمر «فأظنه صادقاً». ثم قال: «فأقضي له بذلك» في رواية أبي داود من طريق الثوري «فأقضي له عليه على نحو مما أسمع» ومثله في رواية أبي معاوية وفي رواية عبد الله بن رافع «إني إنما أقضي بينكم برأيي فيما لم ينزل علي فيه». ثم قال: «فمن قضيت له بحق مسلم» في رواية مالك ومعمر «فمن قضيت له بشيء من حق أخيه» وفي رواية الثوري «فمن قضيت له من أخيه شيئاً» وكأنه ضمن قضيت معنى «أعطيت» ووقع عند أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٣/١٨٥).

فيه «فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا
 يأخذه» وفي رواية عبد الله بن رافع عند
 الطحاوي والدارقطني «فمن قضيت له بقضية
 أراها يقطع بها قطعة ظلما فإنما يقطع له بها
 قطعة من نار اسطاما يأتي بها في عنقه يوم
 القيامة» الإسطام بكسر الهمزة وسكون المهملة
 والطاء المهملة «قطعة» فكأنها للتأكيد. ثم قال:
 «قوله «فإنما هي» الضمير للحالة أو القصة. ثم
 قال: «قطعة من نار» أي «الذي قضيت له به»
 بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يستحقه فهو
 عليه حرام يئول به إلى النار وقوله قطعة من النار
 تمثيل يفهم منه شدة التعذيب على من يتعاطاه
 فهو من مجاز التشبيه كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي
 بُطُونِهِمْ نَارًا﴾. ثم قال: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ امتثال
 قول الله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ أي في
 إجراء الأحكام على الظاهر الذي يستوي فيه
 جميع المكلفين فأمر أن يحكم بمثل ما أمروا أن
 يحكموا به ليتم الاقتداء به وتطيب نفوس العباد
 للانقياد إلى الأحكام الظاهرة من غير نظر إلى

الباطن»... إلى آخر كلام الحافظ ابن حجر

وفي كتاب «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ للهجرة ما نصه^(١): «قوله ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ أي: من البشر ولا أدري باطن ما يتحاكمون فيه عندي ويختصمون فيه لدي وإنما أقضي بينكم على ظاهر ما تقولون». ثم قال: «قوله «أبلغ من بعض» أي أفصح في كلامه وأقدر على إظهار حجته وفي رواية سفيان الثوري في ترك الحيل: «لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض» قوله: «فأحسب أنه صادق» هذا يؤذن أن في الكلام حذفاً تقديره: هو في الباطن كاذب وفي رواية معمر فأظنه صادقاً. قوله «فأقضي له بذلك» أي: أحكم له بما يذكره بظني أنه صادق، فأقضي له عليه بنحو ما أسمع»... إلى آخر كلام العيني.

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٤/٣٨٣).

وفي كتاب «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني المتوفى سنة ٩٢٣ للهجرة ما نصه^(١): «قوله «وإنه يأتيني الخصم» فلا أعلم باطن أمره «فلعل» بالفاء ولأبي ذر عن الحموي والمستملي ولعل «بعضكم أن يكون أبلغ» أفصح في كلامه وأقدر على إظهار حجته «من بعض فأحسب» بكسر السين وتفتح «أنه صادق» وهو في الباطن كاذب «فأقضي» فأحكم «له بذلك» الذي ادّعاه لظني صدقه «فمن قضيت له بحق مسلم» ذكر المسلم ليكون أهول على المحكوم له لأن وعيد غيره معلوم عند كل أحد فذكر المسلم تنبيها على أنه في حقه أشد «فإنما هي» أي الحكومة أو الحالة «قطعة من النار» تمثيل يفهم منه شدة التعذيب على من يتعاطاه فهو من مجاز التشبيه». إلى آخر كلام القسطلاني.

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٤٠/١٥).

تنبيه مهم: ادعى بعض الجهلة أننا نسب
معاوية والصحابه وهذا غير صحيح إنما الأمر أننا
نبين حقيقة ما جرى بين علي رضي الله عنه
ومعاوية وذلك بإيراد الأدلة والأحاديث فكيف
بعد هذا يرموننا بأننا نشتم معاوية وتغافلوا عن
أمر وهو أن معاوية هو الذي كان يأمر بسب علي
ابن أبي طالب رضي الله عنه الخليفة الراشد
وابن عم الرسول ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء
رضي الله عنها وأحد العشرة المبشرين بالجنة
ورابع الخلفاء الراشدين وأحد السابقين الأولين
وفضائله كثيرة ومناقبه شهيرة ألم يكن معاوية يأمر
بسب علي على المنابر وسرت هذه البدعة القبيحة
مدة بعده إلى أن جاء الخليفة عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه فأبطلها ألم يأمر معاوية سعد بن
أبي وقاص رضي الله عنه بسب علي سبحانه الله
الجهل يُعمي ويُصم.

فأين أنتم لا نسمع لكم صوتاً في الدفاع عن
علي فلم هنا تعاميتم وخرستم وأما في الدفاع عن

معاوية بالباطل جازفتم وخالفتم الشرع وكذبتم
وحرفتم وصححتم الموضوع وأبطلتم الصحيح
شهوةً منكم في الانتصار لمعاوية لذلك اقتضى
منا البيان والتوضيح وكى لا نكون ممن قيل فيهم
الساكت عن الحق شيطان أخرس .

ومما يتأسف له ويندى له الجبين ما قاله
الدكتور القرضاوي في قناة الجزيرة من أن النبي
ﷺ يسب أو يضرب أو يلعن من لا يستحق،
محتجا لزعمه الفاسد وقوله الساقط بهذا الحديث
«اللهم إنما أنا بشر فمن سبته أو لعنته من
المسلمين فاجعل ذلك كفارة له» رواه مسلم وابن
حبان، وهذا لم يقله أحد من أهل الفهم أو
العلم من المسلمين .

وليعلم أيضا أن الله تعالى خلق سيدنا محمدا
ﷺ في أجمل صورة وأكمل خلقة فهو مجمع
المحاسن والفضائل والكمالات الخلقية
والخلقية، وقد أجمعت كلمة الذين رأوه عليه
الصلاة والسلام ووصفوه على أنه لم يُر له مثل

سابق ولا نظير لاحق، والذي ورد عنه عليه السلام من أنه قال لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «ثكلتك أمك»، معناه «انتبه» وليس معناه أن الرسول يسب ويشتم أصحابه، وهذا معروف في أساليب الخطاب عند العرب.

فإذا كان الرجل يُحِبُّ لكرمه أو لشجاعته أو لحلمه أو لعلمه أو لتواضعه أو لتقواه أو لزهده وورعه أو لكمال عقله أو وفور فهمه أو جمال أدبه أو حسن خلقه أو فصاحة لسانه أو حسن معاشرته أو كثرة برّه وخيره أو لشفقته ورحمته أو نحو ذلك من صفات الكمال فكيف إذا تأصلت واجتمعت هذه الصفات وغيرها من صفات الكمال، في رجل واحد وهو السيد الأكرم سيدنا محمد ﷺ فحاشا أن يوصف الرسول بأنه يشتم أو يسب أصحابه.

ولا يصح الاستدلال على أن الرسول ﷺ كان يسب ويضرب ويلعن من لا يستحق ذلك بحديث: «اللهم إنما أنا بشر فمن سببته أو لعنته

من المسلمين فاجعل ذلك كفارة له» رواه مسلم
وابن حبان. إنما معناه أن هذا المسلم الذي قال
فيه الرسول عليه الصلاة والسلام أنه لعنه أو سبه
بحق بحسب الظاهر من حاله، أن يجعل ذلك
«كفارة له» وفي رواية «فاجعل ذلك قرينة له»
فمراده عليه الصلاة والسلام أنه لا يعلم الغيب،
لا يعلم إلا ما علمه ربه، فكان الرسول عليه
الصلاة والسلام يسب بعض الأشخاص بحق،
وقد لعن بعض الأشخاص بحق اعتماداً على
الظاهر من حاله، أي من غير أن ينزل عليه
الوحي بأن هذا الإنسان يموت على الكفر أو
يظل على فسقه ولا يتغير حاله، من غير أن يعلم
بذلك كان يقدم على ضرب شخص بحق أو سبه
بحق أو لعنه بحق، من غير أن يطلع على ما
يختم به لهذا الإنسان.

أما أن يلعن إنساناً بغير حق فلا يحصل هذا
من الرسول ﷺ ولا يجوز عليه، لكنه من شدة
رحمة قلبه وشفقته على المسلمين طلب من ربه

إن صدر منه لعن أو شتم أو ضرب إنسان مسلم يستحق ذلك بحسب الظاهر، أن يجعل هذا الشتم أو اللعن أو الضرب لهذا المسلم المستحق لذلك ظاهرا، زكاة وكفارة له.

هذا مقصود رسول الله ﷺ وليس مقصود رسول الله ﷺ أن يضرب وأن يشتم أو يلعن إنسانا بغير حق. فهذا لا يجوز اعتقاده في حق رسول الله إنما الذي يجوز على الرسول أن يسب إنسانا مسلما مستحقا لذلك تأديبا له ليكون ذلك محركا له إلى التوبة أو أن يكون حاله بحسب الظاهر أنه مستحق لهذا الشتم على التأويل الذي مر ذكره.

هذا الحديث الذي رواه مسلم في الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه وهو حديث صحيح، لكن بعض قاصري العقول يفهمون هذا الحديث على غير وجهه.

إن كلام يوسف القرضاوي يوهم أن الرسول

يسب بغير حق وهذا تفسيق للرسول لنسبة الظلم له، وبمراجعة ميزان الشرع وكتب العلماء الأفاضل يتبين أن من يفسق الرسول فهو كافر.

ولمن أراد المزيد من التوضيح يمكنه العودة إلى أمهات الكتب.

وقد قال رسول الله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» متفق عليه، أي يشبه الكفر. فسب المسلم من الكبائر حيث سماه الرسول فسوقاً. فكلام القرضاوي ظاهره أن الرسول كان يسب بدون سبب شرعي. وهو بذلك وبالعودة للحديث المذكور يكون فسق الرسول ﷺ بكلامه، وهذا في ميزان الشريعة والعقل فيه تشكيك الناس بكلام الرسول كأنه يقول «ليس كل ما يقوله الرسول حقاً». وهذا نوع من الإلحاد فليحذر منه.

وليعلم المسلمون أن كلام يوسف القرضاوي هذا مخالف لكلام فقهاء وعلماء أهل الحق،

ويعتبر فتنة وضلالة وليس إرشادا ويجب الحذر والتحذير منه .

قال رسول الله ﷺ : «ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع غير النبي ﷺ»^(١) ، من حديث عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون ، وحسنه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء ، ونقل ذلك أيضا الحافظ الزبيدي في كتابه الإتحاف ، وقال الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي في كتابه «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» ما نصه^(٢) : «في الطبراني من حديث ابن عباس رفعه : ما من أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع ، وأورده الغزالي في الإحياء بلفظ : ما من أحد يؤخذ من علمه ويترك إلا

(١) رواه الحافظ الطبراني في المعجم الكبير المجلد الخامس (ص/٤٠٤) تحت رقم ١١٧٧٣ .

(٢) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة طبعة دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٧ للهجرة (ص/٣٢٧) .

رسول الله ﷺ ومعناه صحيح»، وأورده
البيهقي^(١) في كتابه «القراءة خلف الإمام».

والحمد لله الذي يهدي للحق ويأمر به
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه الطيبين الطاهرين.

الشيخ عماد الدين جميل حليم الحسيني
الشافعي الأشعري

رئيس جمعية المشايخ الصوفية في لبنان

١١ محرم ١٤٣٢

(١) القراءة خلف الإمام دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥
للهجرة (ص/٢١٣). (٢٠٢١) ٢٠٢١